الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/266

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 January 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدَّم من المجلس الاستشاري الأنغليكاني، ورابطة نساء الكنيسة المشيخية في آوتياورا (نيوزيلندا)، ومنظمة نساء الكنيسة المتحدات، وجمعية التبشير في الداخل والخارج التابعة للكنيسة الأسقفية البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد اللوثري العالمي، والكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومنظمة جيش الخلاص، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، والمجلس الكهنوتي العالمي لكنائس المسيح المتحدة، والشعبة النسائية للمجلس العام للكهنوت العالمي في الكنيسة الميثودية المتحدة، وجمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية، والاتحاد العالمي لنساء الكنائس الميثودية والموحدة، ورابطة الشابات المسيحية العالمية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

060215 060215 1466625X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان

يرحب تحالف النساء المسكوني، الذي يضم مجموعة من المنظمات والهيئات المسيحية، باستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. إننا نؤكد دعم المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام، بمثابة عناصر أساسية لإعمال الحقوق الإنسانية للمرأة، كما أُعلن في منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، وسائر الاتفاقات الدولية.

إننا ندين الاضطهاد والعنف واستبعاد المرأة من العمليات السياسية والاجتماعية بالاستناد إلى المعتقدات الدينية لإضفاء الشرعية على هذه الممارسات التي تقترن بمصالح سياسية.

وتعود للدولة المسؤولية الأولى عن منع العنف والتمييز وعن تعزيز وحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وأسرتها. ونحن، بصفتنا كنائس ومنظمات عقائدية، نؤدي كذلك دوراً على هذا الصعيد من خلال الترويج والتثقيف.

لقد أُحرز تقدم منذ انعقاد المؤتمر الأول المعني بالمرأة في عام ١٩٧٥، وقُطعت خطوات هامة على طريق المساواة بين الجنسين. فقد ازداد عدد النساء المتاح لهن نوال التعليم والعناية الصحية. وغدا من المفهوم على النطاق العالمي أن الاغتصاب والعنف ضد المرأة يُعتبران جريمة.

وعلى الرغم مما طُبِّق من الاتفاقات الوطنية والدولية لتحقيق تقدم على صعيد إعمال حقوق المرأة خلال فترة العشرين عاماً التي انقضت منذ صدور منهاج عمل بيجين فثمة بين أهدافه أهداف كثيرة لمّا تحقَّق. فالهياكل المؤسسية القائمة على الانحياز الجنساني تُحدِث تفاوتاً وتمييزاً، وهي لمّا تزل موجودة في القطاعين العام والخاص وفي الأوساط الأكاديمية وفي الأجهزة الدينية. ويقلقنا عدم التطبيق الكامل لمنهاج عمل بيجين ومساعي التراجع عن المكتسبات.

إن تحالف النساء المسكوني، في سنة التقييم هذه، بعد ٢٠ عاماً من وضع منهاج عمل بيجين، يسلِّط الضوء على المواضيع التالية التي تستلزم عملاً من جميع الدول للدفع قدماً بإعمال حقوق الإنسان للمرأة:

العنف والتمييز ضد المرأة

ينص منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن العنف الجنساني المنطلَق والعنف ضد النساء والفتيات يمثلان انتهاكين جسيمين لحقوق الإنسان. ويمثل التمييز الجنساني المنطلَق، والعوامل الثقافية والبنيوية والاقتصادية، الأسباب الجذرية التي يستند إليها العنف الذي ينتقص من كرامة المرأة والفتاة. فعدم المساواة في التعليم والتفاوت في

الراتب المتقاضى عن العمل المتساوي، والتحرش الجنسي، والإتجار بالبشر، وتجشيم تكاليف أعلى لقاء الرعاية الصحية، وعدم إتاحة الخدمات، والقوانين المتعلقة بالإرث، ليست إلا أمثلة معدودة على هذا التفاوت.

وتمثل الثقافة المتوطنة التي تتيح الإفلات من العقوبة القانونية على الجرائم حاجزاً أمام معالجة مسألة العنف ضد النساء والفتيات. فغالباً ما لا تقوم السلطات المحلية بملاحقة المجرمين أو لا يلاحَقون بسبب النظم القضائية. وتفتقر الناجيات من العنف إلى ما يكفي من الرعاية والحماية. وبالإبقاء على النظام القائم على هيمنة الذكور، المرتبط بالتمييز العنصري وبالتفاوت الطبقي، يُدام التمييز والعنف ضد النساء. ويستمر العنف الجنسي، في أسيقة من النزعة العسكرية والنزاع الذي تنخرط فيه جهات تابعة للدول أو جهات غير تابعة لها، مدمِّراً المجتمعات المحلية. أما الدول، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن حماية النساء والفتيات من العنف، فغالباً ما تقترف العنف من خلال النزعة العسكرية.

إن الوعي بإنصاف الجنسين وانخراط الرجال والصبيان في هذا العمل يتسمان بأهمية حاسمة في تغيير السلوك المجتمعي والفردي. وينبغي التثقيف في مجال السلام واللاعنف في جميع مراحل التعليم.

ولذا فإننا نتوجه إلى الدول الأعضاء بنداء عاجل مناشدين إياها أن تقوم بما يلي:

- التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين وسائر الاتفاقات الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وبروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، واتفاقية حقوق الطفل، والسهر على القضاء على التمييز والانحياز الجنساني في القوانين والسياسات والعادات المحلية والوطنية؛

- حماية حقوق المرأة باجتثاث الممارسات غير القانونية والضارة التي تديم العنف ضد المرأة، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن والقرارات اللاحقة ذات الصلة؛

- التكفل بملاحقة مقترفي العنف ضد النساء والفتيات، وبإصلاح النظم القضائية والجنائية، وبتوفير تعويضات ومساعدة في مجال المشورة الاجتماعية — النفسية لضحايا العنف، ووضع سياسات واضحة متعلقة بالتحرش الجنسي في جميع مؤسسات المجتمع، وإجراء التثقيف والتدريب في مجال قضايا الجنسين للشرطة والقضاة على جميع المستويات؛

- وضع برامج توعوية وثقافية من شأنها أن تحشد الرجال والصبيان للإسهام بصفتهم شركاء في معالجة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الممارس في القوات المسلحة.

الفقر، والتفاوت، وتغير المناخ

لئن تم بذل جهود لمكافحة الفقر، ولا سيّما بعد صوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الفجوة تتسع بين أغنى الناس وأكثرهم فقراً. فالفقر يستمر ممثِّلاً عبئاً واقعاً على عاتق النساء والفتيات، والمسنين والمعاقين، ناشئاً عن التفاوت البنيوي والتمييز من منطلَق جنساني أو عرقي. ولا بد من سياسات رامية إلى تحقيق التحوّل ومن تنمية منصبّة على الناس تؤتي حقوقاً اقتصادية واجتماعية أساسية للجميع بغية التوصل إلى المساواة الحقيقية بين النساء والرجال وعلى مستوى شتى الأعراق، والأقوام، والصفات الوطنية، والطبقات، وسائر بنى الهيمنة.

وتعد النساء والفتيات من بين أكثر الناس تضرراً بتغير المناخ، الذي يهدد حياتهم ومعيشتهم. فتغير المناخ يمثل تهديداً مباشراً للسلام والتنمية. وغالباً ما تكون الجماعات الفقيرة أول من يتضرر بتغير المناخ وأشد الناس تضرراً به. فلا بد لتقليص الاضطرابات المتصلة بتغير المناخ من اتّباع نهج كلّاني فيما يخص التنمية يقترن بتدابير لتخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه.

إننا نحث الدول الأعضاء على ما يلي:

- إعمال آليات تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في سيرورات وضع خطط التنمية الوطنية والميزنة، والتكفل بتمثيل النساء في هذه المجالات؛
- تصميم عمليات للتحرك في حالات الطوارئ للتعامل مع الكوارث المتأتية عن تغير المناخ ذات منظور جنساني ونهج جامع لسد الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والمسنين والمعاقين؛
- تعزيز الأطر التنظيمية العالمية سهراً على تقيد المؤسسات الدولية والحكومات والشركات بحقوق الإنسان، وبمعايير العمل وبالاتفاقات المتعلقة بالبيئة؛
- تنفيذ تدابير تكون لصالح الفقراء ويُهتم بها بقضايا الجنسين تضمن على قدم المساواة نوال موارد الإنتاج، بما في ذلك الأرض والبحر؛
- إزالة العوائق القانونية وغيرها من العوائق التي تحول دون تملك المرأة للأراضي، ودون حصولها على الإرث، ودون نوالها على قدم المساواة القروض والضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية؛

- السهر على عمالة النساء الكاملة واللائقة بما في ذلك حصولهن على أجر مساوٍ لقاء العمل المساوي سواء في الإطار النظامي أم في الإطار غير النظامي؛
- إعادة تخصيص الموارد المسخَّرة للحروب والجيوش لتُستخدم لتخفيف أثر تغير المناخ، وتنفيذ المعايير المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

تعليم النساء والفتيات وتدريبهن

إن التعليم، الذي يتجسَّد فيه ترابطُ جميع حقوق الإنسان وتعذرُ تقسيمها، يُعتبر أساسياً لرفع الظلم الجنساني المنطلَق السائد في المجتمع وللتغلب على المعايير الاجتماعية والثقافية التي تقِيم تمييزاً ضد الفتيات، ولا سيّما من حيث إمكانية الانتفاع بالفرص المتاحة.

ويحول ما يعتري النظام من حواجز، وما يسود من معتقدات وممارسات ثقافية واجتماعية، وما يُمارس من عنف، وما يتعيَّن تحمله من تكاليف، دون انتفاع البنات والنساء بفرص التعليم بنفس الدرجة التي ينتفع بها نظراؤهن الذكور. ويفضي تزويج الطفلات والتزويج المبكر والتزويج القسري وعدم الأمان إلى تسرب الفتيات من المدارس. وثمة حواجز دائمة أمام نوال التعليم مَنشؤها السياسات التعليمية، التي تنزع إلى التركيز على التدريس النظامي مع عدم إيلاء تكوين المهارات في مجال القراءة والكتابة والمهارات المفيدة في سوق العمل إلا قدراً ضئيلاً من العناية.

إننا نحث الدول الأعضاء على ما يلي:

- إزالة الحواجز الاقتصادية وغيرها من الحواجز التي تعترض نجاح تعليم المرأة؛ ودعم وزيادة الإنفاق العام على تعليم النساء؛ واستحداث برامج تحفيزية لتشجيع نشدان الفتيات للتعليم الثانوي؛
- تعزيز النماذج التعليمية التي تعد النساء لتولي المناصب القيادية ولاتخاذ القرارات؛
- الشروع في تنفيذ برامج تشجِّع الرجال والصبيان على اعتماد نهوج جديدة إزاء النساء والفتيات وتقدير مساهماتهن.

المرأة والصحة – نوال خدمات الصحة الإنجابية الكامل والمساهمة في اتخاذ القرارات على نحو مستنير

إن حق المرأة في التصرف ببدنها وبصحتها الإنجابية ما زال يُنكَر أو يظل محدوداً. وكثيراً ما يمتنع على النساء الحصول على العلاج بسبب الفقر أو الموقع الجغرافي أو النظم الصحية

الضعيفة أو التمييز. فالنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والنساء المعاقات، والنساء المسنات، والنساء المهاجرات، والنساء الفقيرات، والنساء المضطهدات بسبب إثنيتهن أو غيره من الأسباب المتصلة بالعرق، والنساء اللواتي يعشن في ظل الاحتلال العسكري أو في أسيقة أخرى، غالباً ما يواجهن قدراً أكبر من التمييز عندما يحاولن الحصول على العلاج ونوال الخدمات الصحية، ولا سيّما خدمات الصحة الجنسية وخدمات الصحة الإنجابية.

وغالباً ما تكون النساء أقل من الرجال حظاً من حيث المركز ومن حيث نوال الرعاية الصحية والأمن الاقتصادي. وتقوِّض الحروب والنزاعات الجهود المبذولة لإقامة بنية تحتية وطنية لخدمات الصحة الخاصة بالمرأة أو تحبط هذه الجهود، شأنها في ذلك شأن برامج التقشف الاقتصادي وخطط الخصخصة.

فتلبية احتياجات المرأة في مجال الرعاية الصحية على نحو يُهتم به بقضايا الجنسين يجب أن تشتمل على التصدي لتغير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعرِّض النساء والفتيات للخطر. فيلزم الاستثمار في النساء والفتيات مع تخصيص أموال كافية للمنظمات التي تصل إليهن بخدماتها.

إننا نطلب إلى الدول الأعضاء ما يلي:

- تأكيد حق النساء والرجال، ولا سيّما الشباب، في نوال التثقيف والخدمات الشاملين في مجال الصحة الجنسية والصحة الإنجابية؛
- عكس النزعات إلى خصخصة نظم الصحة العامة وتمويل البنية التحتية للخدمات الصحية الخاصة بالمرأة، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية، تمويلاً كاملاً؛
- التشديد على تزايد عدد النساء بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والتحرك إزاء هذا التزايد، وإتاحة نوال كل الخدمات الصحية والطبية ذات الصلة؛
- الترويج لشراكات أوثق مع المجتمع المدني، والمنظمات العقائدية، والأمم المتحدة، بغية زيادة القدرة على الرعاية والدعم؛منت
- إتاحة نوال جميع النساء والفتيات كل خدمات الرعاية الصحية.

إننا نؤكد أن الله أراد أن يكون هذا العالم عالم وفرة لجميع الناس، يتمتع فيه كل النساء والرجال بالحقوق الأساسية والكرامة. ولكي تكون المجتمعات مستدامة وسليمة، يجب إشراك المرأة في عمليات اتخاذ القرار في مجال القانون والسياسات والبرامج الإنمائية. فلا بد من إحلال المرأة في صميم برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.